

## مرسوم ملكي

بقانون بتعديل بعض احكام المرسوم الملكي  
بقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ في شأن  
الادارة المحلية (١)

نحن ادريس الاول ملك المملكة الليبية ،  
بعد الاطلاع على المادتين ٦٤ و ١٧٦ من  
الدستور ،

السكرتارية والمحفوظات والخدمات العامة ،  
وعرض قرارات ومحاضر جلسات المجالس البلدية  
على الوزير ليقرر ما يراه بشأنها .

### مادة - ٣ -

تتولى الادارة العامة للشؤون المالية والحسابات  
كافة الشؤون المالية والحسابية ووضع مشروع  
الميزانية فضلا عما للوزارة من اختصاص في هذه  
الشؤون بالنسبة الى المجالس البلدية .

### مادة - ٤ -

تختص الادارة العامة للشؤون الفنية بالشؤون  
الهندسية والمعمارية والصحية والطرق البلدية  
وأعمال تخطيط المدن والتنسيق بين البلديات وغير  
ذلك من الاعمال الفنية والمشروعات والمرافق  
العامة التي تدخل في اختصاص الوزارة والمجالس  
البلدية وفقا لما هو مقرر في المرسوم بقانون رقم ٨  
لسنة ١٩٦٤ بشأن الادارة المحلية والنظم المعمول  
بها عند العمل بهذا المرسوم .

### مادة - ٥ -

على وزير الشؤون البلدية تنفيذ هذا المرسوم  
ويعمل به من تاريخ صدوره .

### ادريس

صدر بقصر دار السلام العامرة بطبرق في  
٢٠ ربيع الاخر ١٣٨٧ .  
الموافق ٢٧ يولية ١٩٦٧ .

بأمر الملك

**عبدالقادر البديري**  
رئيس مجلس الوزراء

**علي الميلودي**  
وزير الشؤون البلدية

### مرسوم ملكي

بقانون بتعديل بعض احكام المرسوم الملكي  
بقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ في شأن  
الادارة المحلية (١)

نحن ادريس الاول ملك المملكة الليبية ،  
بعد الاطلاع على المادتين ٦٤ و ١٧٦ من  
الدستور ،

وعلى المرسوم الملكي بقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ في شأن الإدارة المحلية المعدل بالمرسوم الملكي بقانون الصادر في ٥ أكتوبر سنة ١٩٦٦، وبناء على ما عرضه علينا وزير الداخلية، وموافقة رأي مجلس الوزراء،

### رسمنا بما هو آت

#### مادة - ١ -

يستبدل نص المادة ١٧ من المرسوم الملكي بقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ المشار إليه النص الآتي:  
**مادة ١٧ -** يشكل في كل محافظة مجلس استشاري مقره حاضرتها برئاسة المحافظ ويطلق عليه اسمها ويتكون من عدد من الاعضاء لا يزيد على اربعة وعشرين عضوا يعينون بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية. وللمحافظ أن يدعو من يرى دعوته لحضور اجتماعات المجلس من رؤساء او موظفي فروع المصالح الحكومية في المحافظة دون أن يكون له صوت معدود في المداولات .

#### مادة - ٢ -

على وزير الداخلية تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .  
**ادريس**

صدر بقصر دار السلام العامرة بطبرق في ٢٧ ربيع الثاني ١٣٨٧ هـ .  
الموافق ٣ أغسطس ١٩٦٧ م  
بأمر الملك

**احمد عون سوف** وزير الداخلية  
**عبدالقادر البديري** رئيس مجلس الوزراء

### مذكرة ايضاحية في شأن المرسوم الملكي بقانون بتعديل بعض احكام المرسوم الملكي بقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ في شأن الادارة المحلية

تحدد المادة ١٧ من المرسوم الملكي بقانون رقم ٨ لسنة ١٩٦٤ في شأن الإدارة المحلية عدد أعضاء المجلس الاستشاري لكل محافظة بما لا يزيد على اثني عشر عضوا يعينون بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية .  
وإذا كان التحديد المذكور لا يكفل في بعض الحالات تزويد المجلس بالعناصر والكفايات اللازمة لمباشرة اختصاصاته ، كما لا يحقق تزويده بالمهتمين بشؤون المحافظة فإن الامر يقتضي زيادة عدد أعضاء المجلس المذكورة .

وتحقيقا لهذا الغرض فقد اعد مشروع  
المرسوم الملكي بقانون برفع عدد اعضاء المجلس  
الاستشاري للمحافظة بما لا يزيد على اربعة  
وعشرين عضوا على ان تتخذ الاجراءات اللازمة  
باستصداره طبقا لحكم المادة ٦٤ من الدستور.

**احمد عون سوف**  
وزير الداخلية